REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

المجلة التَّاريخيَّة المصْريَّة

مجلةٌ دوريةٌ تُصْدِرُها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

حقوق الطبع محفوظة
للهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتاب
99/9440

الترقيم الدولي
977-5366-11-9

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
١٤٣٩-٢٠١٨م

قطعة ٤ بلوك ٧ ـ المنطقة التاسعة ـ شارع د. رؤوف عباس ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : ٠١١٢٧٣٨١٩١٢ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٤ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٦ ـ فاكس : ٢٤٧٢٨٢٩٨
Email: Seehist1945@yahoo.com

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة التاريخية المصرية

REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

تُصدرها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

المراسلات ـ الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

المجلد الثاني والخمسون

القاهرة

٢٠١٨م

هيئة التحرير

أ.د. أيمن فؤاد سيد ـ رئيس التحرير
أ.د. أحمد زكريا الشلق
أ.د. أحمد السيد الشربيني
أ.د. أشرف محمد مؤنس
د. محمد فوزي رحيل

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. إسحق عبيد
أ.د. السيد فليفل
أ.د. عاصم الدسوقي
أ.د. عفاف سيد صبرة
أ.د. محمد صابر عرب
أ.د. محمد السيد عبد الغني
أ.د. محمد عيسى الحريري
أ.د. محمود إسماعيل عبد الرازق

الإخراج الفني وتصميم الغلاف : محمد أشرف عبد المقصود

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجمعية أو الناشر

المحتـويات

الصفحة

مَجْمُوعَةُ التّراكُوتا الرُّومانِيَّة بالمَخْزَنِ المُتْحَفِي بأَهْناسْيَا المَدِينَة
هالة محمود خلف ٧-٥٣

وَصَايَا بَنِي أُمَيَّة وبَنِي العَبَّاس إلى وُلَاةِ عَهْدِهِم ـ دِرَاسَةٌ مُقَارَنَة
يوسف عبد الحميد بن ناجي ٥٥-٨٣

ثُغُورُ ومَوانئُ الجَزِيرَة العَرَبِيَّة على السَّواحِل الشَّرْقِيَّة للبَحْرِ الأَحْمَر
خِلال القَرْنِ السَّادِس الهِجْرِي/ الثَّاني عَشَر الميلادِي
هيلة بنت عبد الرحمن بن فراج الفراج السهلي ٨٥-١٤٤

الأَهْوَازُ العَرَبِيَّةُ ـ مَوْقِعُهَا الجُغْرافِي وعُرُوبَتُهَا
بدر بن حميد منسي السُّلَمي ١٤٥-١٧٨

انْتِشَارُ الإِسْلَامِ والثَّقَافَةِ العَرَبِيَّة في إِفْرِيقِيَّة
عادل يحيى عبد المنعم ١٧٩-٢٢٣

النِّظَامُ القَضَائِي في المَدِينَة واخْتِصَاصَاتُه (١٢٢٨-١٢٧٧هـ)
باسم بن أمين البدري ٢٢٥-٢٧٠

على هَامِش مُؤْتَمَر لَنْدَن يناير ـ فبراير ١٩٤٧م بشَأن المُشْكِلَة الفِلَسْطِينِيَّة
حسام حسين حنودة ٢٧١-٣١٠

مِيثَاقُ البانْشِيشْلا وقَضِيَّةُ ارْتِباطِه بمَفْهُومِ التَّعَايُش السِّلمِي
(١٩٥٤-١٩٦٢م)
أَمِيرَة السَّعِيد الطَّنْطاوي محمد ٣١١-٣٥٠

الأَصْلُ الفِينِيقي/ العَرَبي للأَلْبان : من الأُسْطورَة إلى الأَدْلَجَة
محمد م. الأرناؤوط ٣٥١-٣٧٠

القِيمَةُ العِلْمِيَّةُ لمُؤَلَّفَات حَمَد الجَاسِر التَّارِيخِيَّة
يوسف بن متعب بن رجاء الحربي ٣٧١-٤٠٧

A NEW INTERPRETATION OF AN AMBIGUOUS SCENE ON THE FIRST DYNASTY LABELS
MOHAMED MAHMOUD KACEM 5-36

المجلة التاريخية المصرية ٥٢ (٢٠١٨)، ٢٧١ ـ ٣١٠

على هَامِش مُؤْتَمَر لَنْدَن يناير ـ فبراير ١٩٤٧م
بشَأن المُشْكِلَة الفِلَسْطِينِيَّة

د. حسام حسين حنودة*

بعد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا للتوصل إلى تسوية ما للمشكلة الفلسطينية من خلال ما عرف باسم «اللجنة الأنجلو ـ أمريكية»، أصبحت أمريكا شريكًا كاملًا في تقرير مصير الانتداب البريطاني في فلسطين، وداعم للاستيطان الصهيوني في فلسطين، وإنهاء الانتداب، وتهيئة الأوضاع هناك من أجل تسليم فلسطين للمستوطنين اليهود، وتمسكت الولايات المتحدة بتوصية واحدة من توصيات اللجنة، وهي إدخال مائة ألف يهودي لفلسطين، والعمل على إحباط أية محاولة لحل المشكلة الفلسطينية يكون غير التقسيم. وقد ظهر بشكل واضح الضغط الأمريكي الصهيوني خلال فترة انعقاد مؤتمر لندن بدورتيه الأولى (سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٤٦) والثانية (٢٧ يناير ـ ١٣ فبراير ١٩٤٧م)، حيث تصاعدت الأعمال الإرهابية من جانب العصابات الصهيونية بشكل كبير ضد الجيش البريطاني. وعلى هذا سوف تتناول هذه الدراسة المشاورات البريطانية، خلال انعقاد مؤتمر لندن في دورته الثانية، مع الجانب الأمريكي، فضلا عن المحادثات مع وفد الوكالة اليهودية التي جرت بشكل غير رسمي خارج إطار المؤتمر، والمحادثات التي جرت مع الوفد العربي في إطار مؤتمر لندن، وتقديم الوفد

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد ـ جامعة الأقصى ـ غزة ـ فلسطين.

البريطاني مشروع جديد للحل وهو ما عرف بـ«خطة بيفن» ومواقف الأطراف المختلفة منها، وذلك من خلال تحليل لوثائق الخارجية الأمريكية التي كانت على اطلاع كامل على ما جرى من مشاورات في تلك المرحلة.

مشاورات ما قبل انعقاد المؤتمر

كان مؤتمر لندن في دورته الأولى (سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٤٦م) قد توصل إلى مشروعين للحل: الأول طرحه الجانب البريطاني بعد التشاور مع الإدارة الأمريكية، وهو مشروع موريسون الذي تضمن تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية: منطقة يهودية، ومنطقة عربية، ومنطقة القدس وتشمل مدينة القدس، وبيت لحم وضواحيها المباشرة[١]. ولما رفض العرب مشروع موريسون[٢]، طلب الجانب البريطاني من الوفد العربي تقديم مشروع بديل، وبالفعل تقدم العرب بـ«المشروع العربي» الذي تضمن استقلال فلسطين كدولة موحدة تحت حكم ديمقراطي، وجمعية تأسيسية تضع دستور، وحكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي، وإيقاف الهجرة اليهودية، وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا، وضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها للجميع[٣]. ولما لم تتمخض المفاوضات عن أية نتائج قام الجانب البريطاني بتأجيل المفاوضات لمدة شهرين.

---

(١) إلياس شوفاني: الموجز في تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٩م)، ط ١، بيروت ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٦م، ٥٠٤.

(٢) يطلق عليه أيضا موريسون ـ جريدي، حيث كان هنري جريدي ممثلًا للحكومة الأمريكية لمناقشة تقرير اللجنة الأنجلو ـ أمريكية وأسفرت المناقشات عن مشروع موريسون جريدي، حيث رفضته الولايات المتحدة. انظر: جميل مصطفى حسن خلف: دور الولايات المتحدة في قيام دولة إسرائيل (١٨٩٧ـ١٩٤٨م)، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك/ الأردن ٢٠٠٥م، ١٣٥.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: بريطانيا وفلسطين (١٩٤٥ـ١٩٤٩م) دراسة وثائقية، ط ١، القاهرة ـ دار الشروق ١٩٨٦م، ٣٩ـ ٤٠.

كانت بداية الاتصالات بين الوكالة اليهودية والجانب الأمريكي في لقاء جمع بين وزير الخارجية الأمريكي (بيرنز) ورابي سيلفر (رئيس المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة وعضو الوكالة اليهودية لفلسطين)، حيث ذكر سيلفر أن المؤتمر الصهيوني في دورته الـ٢٢ (٩ـ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦م)[١] قرر عدم حضور الوكالة اليهودية المؤتمر الخاص بفلسطين في لندن ما لم يكن هناك تغييرات في الموقف البريطاني[٢]. وذكر أن هذه التغييرات تتمثل في تحركين من جانب الحكومة البريطانية: الأول إعلان الحكومة البريطانية تبنيها لفكرة تقسيم فلسطين، وهنا رأى وزير الخارجية الأمريكي أن بيفن لن يتبنى هذا الموقف. والتغيير الثاني، فهو تحرك من جانب الحكومة البريطانية بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين لعدد من النازحين اليهود في أوروبا الذين تم نقلهم إلى قبرص. وطلب سيلفر من وزير الخارجية الأمريكي ضرورة مناقشة الأمر مع الحكومة البريطانية[٣].

وحول الموقف الأمريكي من المؤتمر المزمع عقده آنذاك، أكد وزير الخارجية الأمريكي، أن إدارته سترسل مراقب فقط، في حالة مشاركة كافة الأطراف، وأن المراقب الأمريكي لن يكون وسيطًا، لأن دور الوسيط يخص الحكومة البريطانية، ولأن وجود وسيطين بدون شك سيؤدي إلى صدام[٤].

---

(١) للمزيد عن المؤتمر الصهيوني الـ٢٢. انظر: أحمد طربين: فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: أمريكا في خدمة الدولة اليهودية (١٩٣٩ـ١٩٤٧م)، القاهرة ـ مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٢م، ٤٠١ـ٤٠٢.

(2) *Memorandum by the Under Secretary of State (Acheson) to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson),* Washington, January 9 1947, *Foreign Relations of the United States 1947, The Near East and Africa, Volume V,* Editors: JOHN G. REID, HERBERT A. FINE, General Editor: S. Everett Gleason, *United States Government Printing Office,* Washington 1971.

(3) *Ibid.*

(4) *Ibid.*

وعلى الجانب الآخر وفي ٢ يناير ١٩٤٧م قام بن جوريون (رئيس الوكالة اليهودية) بإبلاغ وزير المستعمرات البريطاني (كريتش جونز) بأن الوكالة اليهودية لن تحضر مؤتمر لندن بدون تراجع الحكومة البريطانية عن سياستها تجاه الهجرة اليودية إلى فلسطين، وهو ما رفضه الجانب البريطاني، وذكر بن جوريون أن اللجنة التنفيذية الصهيونية مستعدة للاجتماع مع الحكومة البريطانية، سواء قبل أو أثناء انعقاد مؤتمر لندن، شريطة أن تكون المحادثات خارج إطار المؤتمر[١]. ولقد قبل بن جوريون اقتراح وزير المستعمرات البريطاني بإجراء محادثات شاملة وواضحة بشكل غير رسمي، على أن تبدأ في لندن بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٧م. ومن جهة أخرى طالب الوزير البريطاني بضرورة تهدئة الأوضاع في فلسطين خلال هذه الفترة، ووقف الأعمال الإرهابية من جانب العصابات الصهيونية هناك[٢][٣].

وبناء عل الاقتراح البريطاني شكل بن جوريون وفد الوكالة اليهودية من كل من بيرل لوكر (عضو المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية في لندن)، وموشي شيرتوك (مدير قسم الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية، وعضو لجنتها التنفيذية في القسم الأمريكي)، وإيمانويل نيومان (العضو التنفيذي للوكالة اليهودية/ القسم الأمريكي)، بالإضافة إلى مستشارين في مجال الزراعة والهجرة. ووضعت الوكالة اليهودية في حسبانها مناقشة التقسيم في هذه المحادثات، وتم الاتفاق على وضع خريطة توضح موقف الوكالة من فكرة التقسيم[٤]. يضاف إلى ذلك، ادعاء

---

(1) *Ibid.*

(٢) شهد شهر نوفمبر ١٩٤٦م العديد من العمليات الإرهابية من جانب العصابات الصهيونية في فلسطين، وانحسرت هذه العمليات مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في مدينة بال بسويسرا (ديسمبر ١٩٤٦م). انظر: أحمد طربين: مرجع سابق، ٤٠١ـ٤٠٥.

(3) *Telegram from The Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 7-9, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(4) *Ibid.*

بن جوريون وإلياهو ايستين (مدير مكتب الوكالة اليهودية في واشنطن) بأنهما قد طالبا بأن تكون المحادثات سرية، على حين أن الذي أصر على ذلك هو وزير المستعمرات البريطاني كريتش جونز[١].

أما الإدارة الأمريكية فقد بدأت من جهتها في دراسة مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، ففي مذكرة أعدها فريزر ويكنز (قسم شئون الشرق الأدنى)، ذكر أن المشكلة الفلسطينية هي واحدة من أكثر المشكلات صعوبة التي واجهت الإدارة الأمريكية، وأن السياسة الأمريكية تجاهها سارت على عدة أسس، وهي أن المسئولية الحالية لبريطانيا لإدارة فلسطين جاءت بناء على الانتداب المكلفة به من جانب عصبة الأمم، والذي قبلته الإدارة الأمريكية في ٣ ديسمبر ١٩٢٢م، ومن جهة أخرى فهناك عامل يتعلق بالرغبة الملحة للنازحين في أوروبا من أجل الهجرة إلى فلسطين. أما العامل الثالث فهو تأييد فكرة الوطن القومي لليهود. وأما العامل الرابع فإنه يتمثل في أن العرب يتفوقون عدديًا على اليهود بنسبة الضعف، والدول العربية المجاورة لفلسطين تعارض فكرة تقسيم فلسطين، وتعارض سيطرة اليهود في أية صيغة. وأما العامل الخامس فهو الأهمية الدينية لفلسطين بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود. والعامل الأخير فإنه يتمثل في الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للبترول الأمريكي، وتسهيلات الطيران والاتصالات في فلسطين والدول العربية المجاورة[٢].

وقد جاء بالمذكرة أن عدم تسوية المشكلة الفلسطينية، أدى إلى زيادة تعقيدها، وكذلك الضغط الناجم عن مشكلة النازحين اليهود في أوروبا ما بعد الحرب العالمية

---

(1) *Ibid.*

(2) *Memorandum by Mr. Fraser Wilkins of the Division of Near Eastern Affairs,* Washington, January 14 1947, Foreign Relations of the United States 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

الثانية، ومسألة هجرتهم إلى فلسطين مما أدى إلى مشكلات في العلاقات الأمريكية البريطانية، فضلا عن الإضرار بعلاقات أمريكا بالدول العربية في المجالات المختلفة كالتعليم والتجارة والبترول، وكذلك خطر المد السوفيتي، وخشية العالم المسيحي المهتم بفلسطين من تحول القضية إلى مجرد خلاف عربي يهودي[١].

وبالنسبة لتطورات القضية الفلسطينية، وجدت الإدارة الأمريكية أن لديها خمسة جوانب رئيسية، فمن جانب فلسطين الآن بها مليون ومائتين وخمسين ألف عربي مقابل ستمائة ألف يهودي، ولا يجب أن يسيطر أحد من الطرفين على الآخر، ففلسطين لا يجب أن تكون دولة عربية أو يهودية، ولكن يجب أن تنال استقلالها الكامل في أقرب وقت ممكن في دولة أو أكثر، وضرورة أن تكون صيغة الحكومة مرضية لكل من العرب واليهود. وأن انجاز حل كهذا يكون من خلال تقسيم عملي لفلسطين مع استثناء الأماكن المقدسة، وقيام دولة عربية تكون مرتبطة بدولة عربية مجاورة، ودولة يهودية تتحكم في مسألة الهجرة، وتتحكم في سياساتها الاقتصادية تستطيع الولايات المتحدة تأييدها ودعمها[٢].

أما عن المبدأ الثاني للسياسة الأمريكية، فهو ضرورة نقل مائة ألف يهودي من معسكرات النازحين اليهود في أوروبا إلى فلسطين، بالإضافة إلى تعديل قوانين الهجرة في الدول الأخرى، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك برفع القيود التي لا تسمح بدخول أعداد إضافية من اليهود. وبالنسبة للمبدأ الثالث فهو الاستمرار في تأييد فكرة الوطن القومي لليهود. ويتعلق المبدأ الرابع بتطوير الوعي السياسي والاقتصادي والثقافي للسكان العرب في فلسطين. وبالنسبة للمبدأ

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

الأخير فهو الحصول على موافقة الدول العربية بضرورة تسوية المشكلة الفلسطينية[١] .

ومن جهة أخرى ، وفي إطار المشاورات البريطانية مع الجانب الأمريكي ، اجتمع السفير البريطاني في واشنطن (اللورد أنفير كابل) مع نائب وزير الخارجية الأمريكي (أتشيسون) في ٢١ يناير ١٩٤٧م ، حيث ذكر السفير البريطاني أن حكومته لا تتوقع أن تكون هناك نتائج ايجابية من المحادثات القادمة في لندن ، حيث أنه من الصعب التوصل إلى حل يلقى قبول كل من القادة العرب واليهود ، ولكنه رأى أن من المحتمل التوصل إلى صيغة تلقى الحد الأدنى من الاعتراض من جانب الطرفين . وواصل كابل حديثه قائلا إن الحكومة البريطانية ستسير في ثلاث مسارات محتملة : الأول اقتراح على أساس التقسيم ، والثاني اقتراح يقوم على أساس صيغة لكانتونات على أساس الخطوط التي جاءت في مشروع موريسون ، والمسار الثالث أن تقوم الحكومة البريطانية بتسليم الانتداب إلى الأمم المتحدة ، وترك الحل في يد الجمعية العامة ، وهذا الخيار سيطرح في حالة فشل حكومته في التوصل إلى حل[٢] .

كما ذكر كابل أن تعليمات وصلته من لندن باستطلاع موقف الخارجية الأمريكية في حالة الخيار الأول ، وهل يمكن أن يحصل على مصادقة الجمعية العامة ، وحول إمكانية أن تقبل الولايات المتحدة بفرض التقسيم بالقوة ، بالإضافة إلى الاستعلام عن مشروعات الحل التي تفضلها الولايات المتحدة[٣] .

وفي ذلك اللقاء (٢١ يناير ١٩٤٧م) ، تحدث أتشيسون بأنه غير مفوض لتقديم

---

(1) *Ibid.*

(2) *Memorandum of conversation, by the Under Secretary of state (Acheson),* Washington, January 21 1947, Foreign Relations of the United States 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

إجابات ، أو الحديث نيابة عن الإدارة الأمريكية ، وذكر أنه سوف يتشاور مع وزير الخارجية والذي بدوره سيتشاور مع الرئيس ، على أن يتم تسليم الرد الأمريكي خلال بضعة أيام . ولكن في نفس الوقت طرح وجهات نظره على التساؤلات البريطانية فذكر أن الحل الذي سيكون من السهل على الإدارة الأمريكية تأييده هو التقسيم ، وأن الاعتراضات التي قد تنشأ عن هذا الحل ستكون لفظية أكثر منها عملية ، وأكد على ضرورة أن تقوم الحكومة البريطانية بطرح هذا الاقتراح بقوة أثناء مفاوضاتها القريبة في لندن . وأكد أتشيسون أن مفاوضات لندن ستكون الفرصة الأخيرة لإيجاد حل سلمي ، وفي حالة ضياعها فالأمل ضعيف في تجنب النتائج الأكثر خطورة التي قد تنشأ في الشرق الأوسط[١] .

ورأى أتشيسون أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامل أساسي في أي حل يتم طرحه ، وضرورة دخول مائة ألف يهودي في وقت قصير ، وأن اعتراض العرب على الهجرة قائم على خشية تأثيرها على الأغلبية العربية ، مع أن هذه الأغلبية لن تتأثر بالهجرة اليهودية[٢] .

وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧م تم تسليم الرد الرسمي الأمريكي على التساؤلات البريطانية ، وجاء فيه بشأن فكرة التقسيم ، بأنه بسبب اعتبارات الرأي العام الداخلي ، فسيكون من الأسهل على الحكومة الأمريكية تأييد التقسيم وإنشاء دولة يهودية كحل ، سواء كان ذلك في إطار الأمم المتحدة أو خارجها ، وأن الإدارة الأمريكية مستعدة لقبول أي حل آخر يتم التوافق عليه[٣] .

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *867N.01/2-1247. Telegram from the Department of State to the British Embassy,* Washington, (n), Foreign Relations of the United States 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

وأكد الجانب الأمريكي في رده على صعوبة تأييد خطة الكانتونات كما جاءت في خطة موريسون ، وأنه سيكون أكثر صعوبة إذا لم يسمح بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين وأن يكون هناك معدل معقول للهجرة فيما بعد ، وأن الرئيس الأمريكي يعمل من أجل مشكلة النازحين اليهود في أوروبا ، من خلال إعداد توصية للكونجرس الأمريكي تسمح لحصة مناسبة بالهجرة لعدد من اليهود إلى الولايات المتحدة . كما أكدت الإدارة الأمريكية في ردها عدم استعدادها للمشاركة في فرض أية حلول بالقوة[١] .

أما عن مسألة تسليم الانتداب البريطاني للأمم المتحدة ، فقد أكد الجانب الأمريكي في رده ، أنه سيأسف على أي قرار من جانب الحكومة البريطانية بتسليم الانتداب بدون تقديم توصيات للحل ، خاصة وأن تحرك كهذا سيؤدي إلى ازدياد أعمال العنف في فلسطين ، وفي الشرق الأدنى كافة[٢] .

أما عن مشاركة الجانب العربي في مؤتمر لندن ، فقد اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في ٥ يناير ١٩٤٧م بالقاهرة بحضور رؤساء وزراء كل من لبنان ومصر والسعودية ، وكذلك مندوبين عن العراق والأردن ، وقرر أن تقوم كل دولة بإرسال وفد إلى مؤتمر فلسطين في لندن ، واعتذر الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام عن حضور المؤتمر لأسباب صحية[٣] .

كما طالبت الدول العربية الحكومة البريطانية بضرورة دعوة الهيئة العربية العليا لتمثيل عرب فلسطين في المؤتمر ، وبالفعل تمت دعوتها ، وتم تشكيل وفد برئاسة جمال الحسيني[٢٢] .

---

(1) *Ibid.* (2) *Ibid.*

(2) *867n.01/1-647: Telegram from the Ambassador in Egypt (Turk) to the Secretary of State,* Cairo, January 2-6 1947, p.m., Foreign Relations of the United States 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

وفي تصريح لرئيس وزراء سوريا (جميل مردم بك) ، حدد ثلاثة مبادئ تحكم مشاركة العرب في مؤتمر لندن ، تمثلت في رفض التقسيم ، ورفض إقامة دولة يهودية ، ورفض الجلوس مع اليهود على نفس الطاولة[١] .

وفي إطار التشاور بين الولايات المتحدة والدول العربية ، عقد الأمير سعود اجتماعًا مع وزير الخارجية الأمريكي بيرنز بتاريخ ١٧ يناير ١٩٤٧م ، وذكر الأمير أن الصهيونية تهديد للعالم العربي ، وتتعارض مع أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأدنى ، وأشار إلى خطورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وأنها لا تقوم على دوافع إنسانية ، وإنما هذا ادعاء من أجل تحويل الأقلية اليهودية في فلسطين إلى أغلبية ، وأن ذلك يعد ضد طموحات سكان فلسطين ، ويتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة[٢] .

وفي مقابل ذلك وصف بيرنز محادثته الأخيرة مع بيفن حول فلسطين ، وذكر أنه شدد على بيفن ضرورة أن يحضر جميع الأطراف المؤتمر القادم في لندن ، وأنه من خبرته الشخصية فإن كل طرف لم يتناقش مع الآخر بصراحة ، وفي حالة عدم المناقشة بصراحة تامة فسيكون الأمل ضعيفا في التوصل إلى حل للمشكلة[٣] . وهنا أكد سعود أن العرب غير مستعدين للجلوس على طاولة واحدة مع الصهاينة ،

---

(1) *867N.01/1-947 Memorandum by the Under Secretary of State (Acheson) to the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson),* Washington, January 9, 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *711.90F/1-11747. Memorandum of Conversation, by the Director of Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson),* Washington, January 17, 1947, *Participants: Secretary Byrnes,* Mr. ACHESON, Under Secretary, Mr. HENDERSON, Director, NEA, Crown Prince Saud, Saudi Arabia, Ambassador Sheikh FuadHamza, Sheikh Asad al-Faqih, Saudi Arabian Minister to United States, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

فلا يوجد شيء يمكن مناقشته معهم، وشدد مرة أخرى على رفض المزيد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وهنا رد بيرنز قائلا إن الصهاينة والعرب متفقان على نفس الموقف المتصلب، فالعرب اتخذوا موقف عدم المشاركة في أية محادثات إلا على أساس وقف الهجرة، والصهاينة يصرون على عدم المشاركة في المؤتمر إذا لم تكن هناك موافقة مسبقة على قيام دولة يهودية في فلسطين[١].

بداية أعمال المؤتمر وبداية المشاورات غير الرسمية

على كل حال، في ٢٧ يناير ١٩٤٧م افتتح بيفن مؤتمر لندن ببيان قصير، ذكر فيه أن الحكومة البريطانية ما تزال تعلق قرارها حول فلسطين حتى تتمكن من سماع وجهات نظر عرب فلسطين واليهود، وقال أن وزير المستعمرات سوف يتباحث بشكل غير رسمي مع القادة اليهود في المستقبل القريب[٢]. وفي المقابل تحدث فارس خوري (رئيس الوفد السوري) قائلا إن الوفد العربي قدم للحكومة البريطانية وجهات نظره في أكتوبر ١٩٤٦م (المشروع العربي)، وأنه لا توجد رغبة في مزيد من المناقشات قبل أن تقدم الحكومة البريطانية ردها على المقترحات العربية[٣].

وأكد بيفنمرة أخرى خلال الجلسة الافتتاحية، أن وزير المستعمرات (كريتش جونز) سوف يتباحث مع اليهود، وأن الوفد البريطاني سوف يقدم بيانا مطول يتضمن الموقف البريطاني خلال الاجتماع القادم مع الوفد العربي، وطالب العرب أن يكون الاجتماع التالي في ٢٩ يناير ١٩٤٧م. ولكن الجانب البريطاني ذكر أنه

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01/1-2847. 577: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 1-28, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

في حاجة إلى وقت أكثر انتظارالمحادثات وزارة المستعمرات مع وفد الوكالة اليهودية والتي من المتوقع أن تبدأ في ٢٨ يناير ١٩٤٧م[١] .

ولقد وصف بيلي (مدير مكتب فلسطين بوزارة الخارجية البريطانية) في حوار له مع جالمان (الوزير المفوض الأمريكي في السفارة الأمريكية في لندن) الحالة المزاجية للوفد العربي ، بأنها بشكل عام كانت تتصف بالكآبة ، حيث عبر العرب عن استيائهم من الأخبار المنشورة في الصحف البريطانية حول المستوى المنخفض للوفد العربي ، وعدم حضور عبد الرحمن عزام وقادة آخرين ، بسبب توقعهم فشل المؤتمر .كما ذكر بيلي أن الوفد العربي رفض بشدة تأجيل جلسات المؤتمر انتظار الاجتماع وزارة المستعمرات مع وفد الوكالة اليهودية[٢] .

وفي محادثات سرية جرت بين العرب والجانب البريطاني ، ذكر بيلي أن الجانب العربي تحدث عن رفض بريطانيا فكرة التقسيم في عام ١٩٣٨م كحل للقضية الفلسطينية ، ولكنها عادت وتبنتها مرة أخرى في عام ١٩٣٩م كخيار سياسي ، وهذا من وجهة نظر العرب يمكن أن يفسر بأن العنف وخرق القانون من جانب العصابات الصهيونية في فلسطينقد أجبر بريطانيا على الرضوخ لمطالب اليهود ، وأنه طالما أن الإرهاب الصهيوني قد حصل على هذه المكاسب ، فالعرب سوف يقومون باستخدام نفس الأسلوب ، وأن القوة التي ظهرت لدى العرب خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩م) لم تضعف وقابلة للعمل مرة أخرى[٣] . وللتأكيد على هذه الرؤية وخضوع بريطانيا لمطالب الصهاينة ، تساءل الجانب العربي عن «قضية جرينر» وهي هجوم مسلح قامت به العصابات الصهيونية ضد مركز شرطة رامارجان في ٢٣ أبريل ١٩٤٦م ، وقتل فيه أحد

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid..*

(3) *Ibid.*

رجال الشرطة البريطانية، وألح الجانب العربي في الحصول على إجابة، ولكن الوفد البريطاني رفض الإجابة أو التعليق على ذلك[١].

وفي إطار المحادثات غير الرسمية بين الوفد البريطاني ووفد الوكالة اليهودية، عقدت عدة اجتماعات، وكان أولها في ٢٩ يناير ١٩٤٧م، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الجانب البريطاني عمل على نقل ما دار في هذه الاجتماعات إلى الجانب الأمريكي، وفي نفس الوقت قام وفد الوكالة اليهودية بنقل تقارير أكثر تفصيلًا عن هذه الاجتماعات، وذلك من خلال الوزير المفوض الأمريكي في السفارة الأمريكية في لندن[٢].

تكون وفد الوكالة اليهودية من بن جوريون وشيرتوك ونيومان ورويتز وإيبان ولينتون، وعلى الجانب البريطاني، بيفن وكريتش جونز وسير نورمان بروك، بالإضافة إلى مجموعة من مستشاري وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات[٣].

وفي الاجتماع الأول لتلك المحادثات (٢٩ يناير ١٩٤٧م) طلب الجانب البريطاني من وفد الوكالة اليهودية تقديم رؤيته، أو تقديم خريطة حول التقسيم. ولكن قوبل هذا الطلب بالرفض، وذكر وفد الوكالة اليهودية، أنه إذا طرحت خطة للتقسيم فالوفد سيكون مستعدًا لتقديم وجهة نظره حولها. وذكر بيفن أن هذه المحادثات استكشافية، وأكد أنه لن يكون هناك نقاش حول فكرة تقسيم فلسطين، وطالب وفد الوكالة اليهودية بتقديم وجهة نظره حول المشروع العربي (أكتوبر ١٩٤٦م)، وأن يقدم اليهود خريطة تظهر رؤيتهم. وفي المقابل أكد بن جوريون أن وفد الوكالة اليهودية سيقدم وجهة نظره، وأن المؤتمر الصهيوني الثانث

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01-13047.658: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 304, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

والعشرين خول الوكالة اليهودية في ذلك[١] .

وبالتالي فقد عارض الجانب البريطاني فكرة التقسيم لعدة مبررات تتلخص في أنه ليس من المحتمل تقسيم فلسطين إلى دولتين قابلتين للحياة ، وأن التقسيم لن يحصل على مصادقة الأمم المتحدة ، وأن الدول العربية ستعتبر أن الدولة اليهودية رأس جسر لتوسع الصهيونية في المنطقة العربية ، وأن مخططات الصهيونية لزيادة القدرة الاستيعابية لفلسطين غير عملية . وكذلك رفض الجانب البريطاني إشارة بن جوريون إلى زيادة عدد اليهود في فلسطين إلى مليون ومائتي ألف ، واعتبره أمر غير مبرر[٢] .

ورد كريتش جونز على تساؤل بنجوريون ، بقيام الحكومة البريطانية بعودة حكمها في فلسطين إلى ما قبل صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م ، بأن شدد على أن حكومته لم تعد مستعدة للاحتفاظ بإدارتها في فلسطين ، لأن استمرارها يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ، ويتعارض مع الرأي العام العالمي ، إذ ستكون في هذه الحالة حكومة استبدادية أجنبية . وعليه فقد طالب كريتش جونز وفد الوكالة اليهودية استبعاد فكرة أن تقوم الحكومة البريطانية بإعلان تأسيس حكم ذاتي في فلسطين ، أو إعلان استقلالها[٣] . وأكد أن العرب اعتبروا الكتاب الأبيض عام

---

(1) *867N.01-13047.677: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 307, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V. and: *867N.01-13047.658: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 304, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

(3) *867N.01-13047.658: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 304, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

١٩٣٩ تعهد لهم، ومن هنا فالحكومة البريطانية لا يمكنها العودة إلى الوضع القائم قبله[١].

وأشار إلى فكرة الدولة ثنائية القومية، وبدا واضحًا أنه يفكر في بديل لخطة موريسون (١٩٤٦م)، بإدخال العرب واليهود في حكومة «كانتونات» معًا في حكومة مركزية تضم العرب واليهود، إلى جانب فرض انتداب جديد أو وصاية بصلاحيات محددة، وذكر أن اليهود من المحتمل أن يكون لهم مقدار معين من التحكم في الهجرة اليهودية إلى القسم اليهودي. وتساءل بيفين عن معارضة اليهود لخطة موريسون وطالب برد مكتوب، وكذلك اعتراضات اليهود على الخطة العربية وتقديم خطة واضحة للتقسيم حسب تصورهم. وفي المقابل ذكر شيرتوك أنه من الصعب أن تضع الوكالة اليهودية خطة للتقسيم، ورأى بيفن أن ذلك ممكن أن يتم بدون أي ضرر لموقف الوكالة اليهودية[٢].

وعن انطباعات وفد الوكالة اليهودية عن الاجتماع الأول مع الجانب البريطاني، فقد عبر كل من شيرتوكونيومان في تقريرهما لـجالمان، عن شكوك لديهم وشعور بالتشاؤم، حيث ذكر نيومان أنه بالرغم من تحدث بيفن عن رغبة حكومته ترك الانتداب، إلا أنه من الواضح سعي بريطانيا لوضع صيغة احتلالية جديدة تسمح لبريطانيا بالاستمرار في إدارة فلسطين، من خلال إعادة مناقشة خطة موريسون[٣]. ورأى نيومان أن أي تعديل لخطة موريسون سوف يعني قيود على الهجرة اليهودية في منطقة اليهود وأن وضع قيود على الهجرة أمر غير مقبول، ففي حالة تقديم وفد الوكالة اليهودية تنازلات حول الهجرة، فلابد وأن يتم

---

(1) *867N.01-13047.677: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 307, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

تعويضها من جانب بريطانيا حول السيادة، واعتقد نيومان وشيرتوك أن المحادثات في النهاية ستنتهي بشكل غير مشرف، وأن رفض بريطانيا لكل من الاستمرار في الانتداب ورفض التقسيم كحل، يتطلب تدخل الولايات المتحدة[١].

وفي ٣٠ يناير ١٩٤٧م عقد الاجتماع الثاني في إطار مؤتمر لندن بين الوفدين البريطاني والعربي، حيث افتتح بيفن الاجتماع ببيان طويل، تحدث فيه عن المشروع العربي في أكتوبر ١٩٤٧م، وفكرة التقسيم، والالتزامات البريطانية تجاه الأمم المتحدة، وقال لن يتم طرح المشروع العربي للنقاش، لأنه لاقى اعتراض شديد من جانب اليهود، وسوف يؤدي إلى مقاومة يهودية مسلحة. وواصل بيفن قائلا إنه طبقا لبيان جمال الحسيني الافتتاحي فالعرب سيقاومون أي نوع من أنواع التقسيم، وبالتالي فاقتراح التقسيم مرفوض من الجانب العربي[٢].

وذكر بيفن أن الحكومة البريطانية لا ترحب بفكرة فرض حل ما بالقوة، وأن رؤية حكومته في حالة انتهاء المحادثات الحالية بالتوصل إلى اتفاق فإنها ستقدمه للأمم المتحدة للمصادقة عليه، وفي حالة الفشل فالحل هو الرجوع للأمم المتحدة، سواء بتقديم أو بدون تقديم مقترحات من جانب الحكومة البريطانية[٣]. وكما طالب وفد الوكالة اليهودية، طالب بيفن الوفد العربي بالتفكير في حل يقوم على أساس حكومة مركزية ثنائية القومية متدرجة إلى حد كبير مع حكم ذاتي محلي لاثنين من المجتمعات[٤].

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01-13047.690: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, January 315, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

(4) *Ibid.*

ورد جمال الحسيني بأن أي حل سيكون صعبا طالما ترك اليهود مسلحين. وتساءل ما إذا كانت الحكومة البريطانية ستعمل بصدق من أجل نزع سلاح اليهود. فأجاب وزير المستعمرات البريطاني بأن هناك صعوبة في التوصل لحل، ولكن من المستحيل نزع سلاح اليهود. وهنا رأى الحسيني أن بريطانيا تعمل من أجل ترضية اليهود تحت تهديد السلاح، وتم فض الاجتماع على أن ينعقد مرة أخرى إذا كان للوفد العربي تعليقات على بيان بيفن[١].

وفي لقاء خاص جمع بين جالمان وبيلي بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٧م ذكر بيلي أن بيفن رفض التقسيم، وألح على اليهود التفكير في حل مختلف عن خطة موريسون، وأن هذا التوجه جاء بناء على توجيهات مجلس الوزراء بتقديم خطة جديدة شريطة أن تحتوي العديد من المميزات للطرفين العربي واليهودي، لكن في نفس الوقت تشترك مع خطة موريسون في العديد من النقاط. وكمثال على الاختلافات أن الخطة الجديدة تدعو إلى دولة ثنائية القومية تأخذ بعين الاعتبار تداخل مجتمعين مرتبطان بنشاط مع حكومة مركزية، وأن يكون الهدف النهائي الاستقلال، وأن الغرض الأساسي من الخطة دفع اليهود والعرب في فلسطين نحو تحمل المسئولية[٢].

وأكد بيلي أن جهود الحكومة البريطانية للحصول على دولة ثنائية القومية أدى إلى رد فعل مثير للاهتمام من جانب العرب واليهود، فالوفد العربي شعر أنها خطوة في طريق التقسيم ولكن على خطوات، على حين أن وفد الوكالة اليهودية اعتبر أن ذلك رفض لفكرة التقسيم. وعليه فكلا الطرفين رافض للفكرة مع اختلاف التفسير، وكان هناك تساؤل من الطرفين بشأن التحرك الذي ستتبناه الحكومة البريطانية في حالة رفض الطرفين لفكرة دولة ثنائية القومية[٣]. فذكر بيلي

(1) *Ibid.* (2) *Ibid.* (3) *Ibid.*

أن الوفد البريطاني مجبر على التفكير في التقدم إلى مجلس الوزراء بتقرير يظهر فيه الغياب التام لأي حل في الأفق، وتقديم أربع خيارات: التقسيم أو المشروع العربي، أو فرض حل من جانب الحكومة البريطانية، أو ترك الانتداب ووضع القضية أمام الأمم المتحدة بدون تقديم أي مقترح للحل[١].

واجتمع الوفد البريطاني في ٣ فبراير ١٩٤٧م مع وفد الوكالة اليهودية وبدأ الاجتماع ببيان مطول من بن جوريون حول تطور الأوضاع في فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٢م، وذكر أن أول تقسيم لفلسطين جاء في عام ١٩٣٧م بناءً على توصية لجنة بيل، وفي عام ١٩٣٩م جاء الكتاب الأبيض الذي قسم فلسطين إلى مناطق، وكان تقسيمًا على أرض الواقع، وقيد اليهود في منطقة ضيقة. وذكر أن فكرة «دولة موحدة» هي صيغة للتقسيم التي لا يمكن لوفد الوكالة اليهودية قبولها[٢].

وسأل بيفن وفد الوكالة اليهودية عن رؤيته للتقسيم، وطالب بإعداد خريطة تظهر موقف الوكالة اليهودية، حيث أظهر بن جوريونأنه سيفضل دولة يهودية تضم غربي فلسطين، ولم يعتبر ذلك اقتراحًا ولم يقدم تفاصيل[٣].

وأكد بيفن مرة أخرى في نفس الاجتماع (٣ فبراير ١٩٤٧م) أنه في حالة عدم التوصل إلى حل، فسيتم تحويل القضية إلى الأمم المتحدة وبدون توصيات، وهنا كان سؤال وفد الوكالة اليهودية، حول ما إذا كانت هناك فرصة للتوصل إلى حل

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01-/2-547. 775: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State*, London, February 52, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa*, Volume V.

(3) *867N.01/2-447.752: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State*, London, February 44, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa*, Volume V.

مقبول . وأجاب بيفن وشرح فكرة «حل مقبول» ، بأنه لابد وأن يتناسق مع مواقف الطرفين العربي واليهودي ، وأن يرضي الحد الأقصى من مطالب الطرفين وهو المطلب الأساسي ، وفي حالة قبوله من الطرفين ، سيكون ذلك مكسب كبير ، والوفد البريطاني يقوم بإعداد ورقة استكشافية لحل يقوم على أساس «دولة موحدة»[١] .

وتساءل شيرتوك حول إمكانية قيام وفده بعرض اقتراح للتقسيم ، فهاجم بيفن فكرة التقسيم ، وذكر أن بريطانيا ليس لديها نية بفرض حل كهذا ، والذي من الممكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية بين بريطانيا العرب . ومن جهة أخرى رأى بيفن أن فكرة دولة موحدة بالرغم من عدم دراستها من الناحية القانونية ، فإنها ستكون في إطار الانتداب ، ولم يحدد بيفن في حديثه منطقة اليهود في مشروعه[٢] .

وذكر بيفن أن الوفد البريطاني سيكون مستعدًا أن يضع أفكاره فيما يتعلق بـ«دولة موحدة» كتابة ، وأعرب عن أمله أن يكون هناك رد مبكر من جانب وفد الوكالة اليهودية ، فأكد الجانب اليهودي أنه سيقوم بذلك[٣] .

على أن نيومان في تقييمه لهذا الاجتماع (٣ فبراير ١٩٤٧م) ، رأى أنه لم يقدم جديدًا ، وقال إن وفد الوكالة اليهودية سوف يوصي بإنهاء المفاوضات فورًا ، وذلك لأن فكرة دولة موحدة ما هي إلا خطة موريسون ولكن بشكل مقنع . كما رأى أن قيام الحكومة البريطانية بإخلاء فلسطين من رعاياها من النساء والأطفال ، وإتخاذ إجراءات عسكرية أخرى ، دليل على خطة بريطانية قمعية في فلسطين ضد

---

(1) *Ibid..*

(2) *867N.01-/2-547. 775: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 52, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

اليهود ، وبالتالي رأى ضرورة إنهاء المفاوضات[١] .

وفي ٤ فبراير ١٩٤٧م عقد الوفدان العربي والبريطاني اجتماعًا في إطار مؤتمر لندن افتتحه فارس خوري ببيان رسمي أكد في نهايته أن المشروع العربي هو المشروع الوحيد الذي يمكن أن تقوم عليه تسوية عادلة . وتحدث جمال الحسيني موجهًا حديثه إلى وزير المستعمرات البريطاني وبيفن ، وناشدهما كاشتراكيين بالنظر إلى مشكلة فلسطين بعيدًا عن الصراع بين العرب واليهود والنظر إليها على أنها مشكلة اجتماعية خطيرة ، نتيجة للاكتظاظ على الأراضي العربية ، حيث أن متوسط ما تمتلكه الأسر العربية لا يكفي ، وخلال العشرين عامًا التالية فإن الزيادة الطبيعية للعرب ستؤدي إلى زيادة الازدحام حتى في حالة عدم وجود هجرات يهودية ، وبالتالي طالب الحسيني بريطانيا بتحمل مسئولياتها لمواجهة المشكلة الاجتماعية في فلسطين[٢] .

وفي المقابل قدم الجانب البريطاني مبررات اليهود لرفض المشروع العربي . وتساءل فارس خوري عما إذا كانت بريطانيا تنوي وضع اقتراح تقسيم فلسطين كحل ، أو حل يؤدي إلى التقسيم ، وعما إذا كان في نيتها السماح باستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين . لكن بيفن رفض الإجابة على التساؤل الأول ، على أن يقوم بتقديم اعتراضات العرب إلى مجلس الوزراء . وبالنسبة للهجرة ذكر أن على الوفد العربي انتظار الاقتراح البريطاني ، وان كان الرأي العام البريطاني يطالب الحكومة بزيادة معدل الهجرة ، وأنه سوف يطرح الأمر أمام مجلس الوزراء . وناشد بيفن الوفد العربي بمراجعة مواقفهم ، وأنه خلال وقت قصير وبعد التشاور مع مجلس الوزراء سيضع أمام الوفد العربي المقترحات البريطانية[٣] .

---

(1) *Ibid.*

(2) *890B.00/2-547. 789: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 56, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

وقد ذكر بيلي للوزير المفوض الأمريكي أنه وفريقه يعملون من أجل إخراج المقترح الجديد، وهو تصور لدولة اتحادية ثنائية القومية والذي تتم مراجعته من الناحية القانونية من جانب مجموعة من القانونيين، على أن يقوم مجلس الوزراء بالمصادقة عليه[١].

وفي ٦ فبراير ١٩٤٧م، كان هناك اجتماع آخر بين الوفد البريطاني ووفد الوكالة اليهودية، وقد نقل بيلي للوزير المفوض الأمريكي جالمان أن وفد الوكالة اليهودية رفض تقديم خريطة تظهر رؤيته بشأن التقسيم، وأرجع بيلي ذلك إلى أن وفد الوكالة اليهودية في حالة تقديمه لخريطة محددة للتقسيم فسوف يضحي بجزء من فلسطين. كذلك هناك انقسام في المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية، ما بين مؤيد ومعارض للتقسيم، وفي نفس الوقت ذكر بيلي أن وفد الوكالة أظهر استعداده لمناقشة أية خريطة يقدمها الوفد البريطاني فيما يخص القسم اليهودي[٢].

وفي نفس الاجتماع (٦ فبراير ١٩٤٧م) تساءل كريتش جونز عن رؤية وفد الوكالة اليهودية لمسألة الهجرة والسيادة، ورد بن جوريون بالمطالبة بإعادة النظر في معدل الهجرة، ورأى ضرورة أن تترك الهجرة مفتوحة حسب القدرة الاستيعابية لفلسطين من الناحية الاقتصادية. وفي حالة تقسيم فلسطين، فاليهود لابد وأن يكون لهم الحق في تحديد معدل الهجرة إلى المنطقة اليهودية، بدون تحكم أو تدخل من أي طرف. أما عن السيادة في حالة إنهاء الانتداب، فاليهود لابد وأن يكون لهم استقلال كامل كأي دولة[٣].

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01/2-747. 850: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 75, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

أما عن قوانين الأراضي التي فرضتها بريطانيا في أعقاب الكتاب الأبيض ١٩٣٩م ، فقد اعتبرها وفد الوكالة اليهودية متشددة وظالمة لليهود . وقد رد بيلي بأنه بناءً على معلومات من وزارة المستعمرات ، فهذه القوانين قد تم صياغتها قبل صدور الكتاب الأبيض ، وأنها مجرد إجراءات اقتصادية واجتماعية وضعت لحماية أراضي الفلسطينيين ، ولم يكن هناك تشدد ضد اليهود حيث تم منع بيع الأراضي لكل من السوريين والأردنيين أيضا[١] .

ومن وجهة نظر بيلي فإن وفد الوكالة اليهودية لم يغلق الباب أمام حل في شكل كانتونات ، وأنه سوف يقوم بدراسة المقترحات البريطانية الجديدة في ضوء المنطقة المحددة لليهود ، وفي ضوء التحكم في الهجرة والسيادة[٢] .

ومع كل هذه التطورات خرج وزير الخارجية الأمريكي مارشال بتصريح صحفي بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٧م حول المشكلة الفلسطينية مؤكدا أن الإدارة الأمريكية على علم كامل بتطور المحادثات في لندن ، وعبر عن أمله أن يتم التوصل إلى تسوية محددة للمشكلات المختلفة . كما عبرعن قلقه إزاء الوضع الراهن في فلسطين ، وذكر أن هناك ارتباك في تحركات الحكومة البريطانية هناك .واختتم حديثه بالقول أنه كان عليه أن يكون حذرًا في حديثه بشأن فلسطين بسبب المفاوضات الجارية في لندن[٣] .

مع وضع الجانب البريطاني الخطوط الرئيسية لخطته الجديدة ، أرسل بيفن رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٧ فبراير١٩٤٧م ، من أجل الحصول على التعليقات الأمريكية على المقترحات قبل تقديمها للوفد العربي ووفد الوكالة

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *Memorandum of the Press and Radio News Conference, of the Secretary of State,* February 7, 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

اليهودية[١] . وقد بدأ بيفن رسالته بالحديث عن الالتزامات البريطانية تجاه فلسطين بناءً على الانتداب ، وأن بريطانيا ولمدة ٢٥ عامًا بذلت جهدها إلى أبعد حد ، تجاه تطلعات اليهود بدون الإضرار بمصالح العرب . وذكر أن حكومته تواجه عدة خيارات ، إذ يمكنها تقديم مقترحات ترضي طرف واحد ، وعندها تكون الحكومة البريطانية مضطرة لفرض الحل على الطرف الآخر ، وذلك الخيار ينطبق على الخطة العربية في أكتوبر ١٩٤٦م . ونفس الشيء ينطبق على فكرة التقسيم ، وأن الصعوبات التي واجهت فكرة التقسيم ، أن الوكالة اليهودية لم تقدم وجهات نظرها حول هذا المقترح . أما عن الخيار الثاني ، هو أن تقوم الحكومة البريطانية بنقل المشكلة إلى الأمم المتحدة ، بدون تقديم مقترحات للحل ، مشيرا إلىأن حكومته تميل إلى هذا الخيار . أما عن الخيار الأخير ، والذي اعتبره أنه الخيار الصحيح ، فهو القيام بمحاولة أخيرة للتوصل إلى تسوية ، والتي ستبدو عادلة لكل العقلاء ، مؤكدًا أن الحكومة البريطانية لا تنوي استخدام جيشها في فرض سياسة أو حل ما في فلسطين[٢] . وأن بريطانيا لم تعد قادرة على تأمين مؤسسات حكم ذاتي في فلسطين طبقًا لصك الانتداب ، لأنه لا يوجد احتمال لإيجاد أساس للتعاون بين العرب واليهود[٣] .

وأوضح بيفن أنه بناءً على المقترح الجديد ، فسكان فلسطين من العرب واليهود سيرتبطان بحكومة مركزية من البداية ، وسيمنح الطرفان قدر كبير من المسئولية في

---

(1) *867N.01/2-747: The British Embassy to the Department of State,* Subject: Text of Message From Mr. Bevin Dated February 7th 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *867N.01/2-947: The British Secretary of State for Foreign Affairs (Bevin) to the Secretary of State,* Undated, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *867N.01/2-747: The British Embassy to the Department of State,* Subject: Text of Message From Mr. Bevin Dated February 7th 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

الشئون المحلية . وأن مشاركة بريطانيا في حكم فلسطين لن تكون مستمرة لفترة طويلة ، وإنما لفترة محددة لإحداث التحول نحو استقلال كامل ، وهذه الفترة الانتقالية سوف تحدد بخمس سنوات بمقتضى اتفاقية وصايةتتطابق مع التزامات بريطانيا للانتداب ، ومع أحكام المادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة[١] .

أما عن البنود الأساسية في المقترح البريطاني ، فجاءت حول تحديد مناطق الإدارة المحلية والتي ستحدد بناءً على أغلبية السكان سواء من العرب أو اليهود . وليس من الضروري أن تكون هذه المناطق متجاورة ، فهناك مجموعة واسعة من المناطق التي يوجد بها أقليات عربية أو يهودية ، وعليه فستكون هناك ضمانات من أجل حقوق الأقلية اليهودية في المناطق العربية ، وضمانات للأقلية العربية في المناطق اليهودية[٢] .

وأما فيما يتعلق بالهجرة ، رأى الجانب البريطاني أنه لا يمكن قبول رأي العرب بوقفها الكامل والفوري ، وأن معدل الهجرة يجب تحديده من جانب اليهود فقط ، وأن أية أحكام للهجرة لابد وأن تعتمد على اعتبارات رفاهية وتطور فلسطين بشكل كامل ، وأن اتفاقية الوصاية سوف تسمح بهجرة يهودية بمعدل أربعة آلاف مهاجر شهريًا ولمدة عامين ، حيث سيضمن ذلك دخول مائة ألف يهودي ، وأثناء باقي فترة الوصاية فإن معدل الهجرة واستمرارها ، سوف يحدد لمراعاة القدرة الاقتصادية والاستيعابية لفلسطين ، على أن يتم ذلك من خلال لجنة عليا ، وبالتشاور مع مجلس استشاري . وفي حالة عدم التوصل إلى قرار نهائي ، يتم نقل الأمر إلى لجنة تحكيمية يتم تعيينها من جانب الأمم المتحدة[٣] . وأكد بيفن أنه تم اتخاذ هذا الموقف من الهجرة مراعاة لرغبة

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

الرئيس الأمريكي ترومان في رؤية مائة ألف يهودي يدخلون إلى فلسطين[١].

أما عن مسألة الأراضي، والتحكم في انتقال ملكيتها، بما في ذلك تنفيذ القوانين الخاصة بها، فسوف تمنح للسلطات المحلية[٢].

وأشار بيفن إلى أنه ستكون هناك لجنة عليا خلال الفترة الانتقالية، تتولى السلطة التشريعية والتنفيذية في فلسطين، وتسعى اللجنة العليا إلى تشكيل مجلس استشاري يتألف من مندوبين عن الإدارات المحلية للعرب واليهود، بالإضافة إلى التنظيمات العمالية والثقافية في فلسطين، وأن تركيب المجلس الاستشاري يقوم على أساس طائفي، وقراراته ستكون استشارية وليست تشريعية، وكذلك يجب على اللجنة العليا أن تراعي في قراراتها الأقليات في الإدارات المحلية المختلفة[٣]. وفي نهاية فترة اتفاقية الوصاية، ستحل المجموعة اليهودية في المجلس الاستشاري محل الوكالة اليهودية في فلسطين، كقناة رسمية للاتصال بين التجمعات اليهودية واللجنة العليا[٤].

كما جاء في المقترحات، أنه في نهاية السنوات الأربع الأولى من الفترة الانتقالية يتم انتخاب لجنة تأسيسية من العرب واليهود، وفي حالة فشلهم في التوصل إلى اتفاق لوضع دستور، سيُطلب من مجلس الوصاية تقديم المشورة بشأنما يجب اتخاذه[٥].

---

(1) *867N.01/2-947: The British Secretary of State for Foreign Affairs (Bevin) to the Secretary of State,* Undated, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *867N.01/2-747: The British Embassy to the Department of State,* Subject: Text of Message From Mr. Bevin Dated February 7th 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

(4) *867N.01/2-747: The British Embassy to the Department of State,* Subject: Text of Message From Mr. Bevin Dated February 7th 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(5) *Ibid.*

وأكد بيفن أن بريطانيا غير مستعدة للاستمرار في حكم فلسطين لأجل غير مسمى، لمجرد أن اليهود والعرب لا يمكنهم الاتفاق على وسائل تقاسم حكم فلسطين. وأن هدف الخطة البريطانية الجديدة إعطاء فرصة لإظهار قدرتهم على العمل معًا لمصلحة فلسطين، وتزويدهم بأساس إقامة دولة مستقلة[١].

وفي ١٠ فبراير ١٩٤٧م، قدم مدير مكتب الشرق الأدنى وأفريقيا (هندرسون) مذكرة إلى نائب وزير الخارجية الأمريكي (أتشيسون)، وضع فيها العديد من الملاحظات على المقترحات البريطانية الجديدة جاء بها، أن الحكومة البريطانية تسعى إلى اختزال مشكلة فلسطين من قضية عالمية إلى قضية محلية حيث أن المقترح البريطاني يشير إلى أن يهود فلسطين سوف يمثلون عبر مجلس استشاري بدلًا من الوكالة اليهودية التي تمثل يهود العالم كما هو في الوقت الحاضر ومنهم يهود الولايات المتحدة، وكذلك الأمر بالنسبة للعرب في فلسطين، بدلًا من مندوبي الدول العربية. ومن بين الملاحظات الأمريكية، أن المقترحات جاء بها تأييد لفكرة دولة ثنائية القومية وبشكل مباشر خلافًا لما جاء في خطة موريسون[٢].

وعلاوة على ذلك فقد جاء بالمقترح البريطاني أنه في حالة فشل العرب واليهود في التوصل إلى اتفاق في نهاية الخمس سنوات الانتقالية سواء التقسيم، أو الكانتونات، أو دولة ثنائية القومية، أو أية صيغة أخرى لدولة، أو دول يمكن أن يوصى بها مجلس الوصاية، كما أن المقترح لا يشير إلى الأماكن المقدسة، أو حقوق كل من العرب واليهود هناك[٣].

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01/2-747: Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs (Henderson) to Under Secretary of State (Acheson),* Washington, February 10, 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

ومن ناحية أخرى فقد رأت الإدارة الأمريكية أن هذه المقترحات ستلقى معارضة الأمريكان والصهاينة، لأنها تقدم إدارات محلية ستكون في الغالب عربية نظرا للغالبية العربية في فلسطين. كما أن المقترح لا يعطي اليهود الحق في تحديد معدلات الهجرة، وأن معدل الهجرة المقترح منخفض، والفترة قصيرة جدًا، والصهاينة الأمريكان سوف يصرون بشدة على عدة مئات من الآلاف من المهاجرين أثناء أية فترة من الوصاية[١]. وكذلك فإن المقترحات لا تمنح الاستقلال المالي لليهود في مناطقهم، وبذلك سيفقدون قدرا من التحكم، بل إن الوكالة اليهودية بناءً على الخطة الجديدة ستكون في حكم الملغاة[٢]. والعرب سيرفضون الخطة الجديدة لأنها تسمح بمزيد من الهجرة، ولأنه لم ترد فيها إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية على أساس حكم الأغلبية[٣].

ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية فإن من أهم عيوب الخطة المعدل البطيء للهجرة، وأنه سيكون من الأفضل دخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين خلال عام ١٩٤٧م، على أن يتم البدء في هذا الإجراء فورًا وبدون تأجيل، بدلًا من أن تكون على مدار عامين. وعليه فقد طالب الجانب الأمريكي بهذا التعديل، ولكن في نفس الوقت، في حالة تأييد الولايات المتحدة للخطة البريطانية فمن المحتمل انتقاده من جانب الصهاينة الأمريكان. وفي نهاية تقييم الجانب الأمريكي لخطة بيفن، رأى أنها أقرب إلى توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية منها إلى مقترحات موريسون، ومن ثم رأت عدم التعليق على مزاياها حتى تهدأ عاصفة الانتقادات التي سيثيرها إعلانها[٤].

---

(1) *Ibid.*
(2) *Ibid.*
(3) *Ibid.*
(4) *Ibid.*

وفي هذا الإطار طلبت الخارجية الأمريكية من سفارتها في لندن، أن تتقدم وبشكل غير رسمي بمجموعة من الأسئلة للحكومة البريطانية حول الخطة الجديدة، كان أولها حول مدى صحة فهم الولايات المتحدة من أن مناطق الإدارة المحلية تم تحديدها على أساس عرقي أو ديني للسكان بدون اعتبار للعوامل الاقتصادية أو البشرية، والتنمية المحلية، وهل الأغلبية العربية سيكون لها حق مارسة سلطة تشريعية بشأن مسألة انتقال الأراضي لمنع الاستيطان اليهودي في تلك المناطق أثناء فترة الوصاية، بالرغم من أن أراضي معينة في تلك المناطق مناسبة للاستيطان[١].

أما التساؤل الثاني، فتحدث عن قدرة الاستيعاب للاقتصاد الفلسطيني أثناء السنوات الثلاثة الأخيرة للوصاية، حيث النظر إلى المناطق العربية واليهودية كل على حده، وإذا كانت الإجابة لا، كيف يمكن الرد على اتهامات يهودية محتملة، بأنه سيكون تمشيًا مع روح الانتداب لاعتبار القدرة الاستيعابية لفلسطين ككل وليس مجرد أقسام حيث توجد بالفعل مستوطنات يهودية أساسية. وهل من دواعي الدراسة، أن بعض المناطق يجب مع الوقت تكون تحت حكومة الوصاية، لفتح الاستيطان طبقًا لقدرتها الاستيعابية. والتساؤل الأخير حول الأماكن المقدسة وهل أعطى المقترح حقوق للمجموعات غير العربية، وغير اليهودية[٢].

وبعد اجتماع عقده جالمان مع كل من وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٤٧م، قدم الجانب البريطاني إجابات على الأسئلة

---

(1) *867N.01/2-1047. 680: Telegram from The Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom,* Washington, February 9-10, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

الأمريكية، وجاءت الإجابة على التساؤل الأول، بأن هناك صعوبة كبيرة، فلا توجد منطقة ذات حجم كبير في فلسطين ذات أغلبية يهودية بعيدًا عن تل أبيب، وما يجاورها، ومن جهة أخرى فإن بريطانيا ترغب في إعطاء اليهود أقصى حد ممكن من التنمية. وبالنسبة للتساؤل الثاني والذي يترتب على الإجابة السابقة، وجود منطقة كبيرة حيث الأغلبية اليهودية حيث سيكون لهم الحرية في شراء الأراضي هناك، وهذا يتضمن الجزء الشمالي من النقب[١].

أما عن التساؤل الثالث فالمقترح البريطاني يقدم حكومة مركزية، ستكون مسئولة عن التنمية الاقتصادية لكل فلسطين. وبالنسبة للهجرة فيمكن الأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية لكل فلسطين وليس المناطق ذات الأغلبية اليهودية فقط، كما أن الهجرة اليهودية إلى المناطق العربية ممكنة، ولكن شراء الأراضي هناك سيكون ممنوعًا[٢]. وأن بريطانيا لا تفكر في ترك منطقة تحت التحكم المباشر للحكومة المركزية، وأن النقب تقسم إلى قسمين، القسم الشمالي أو الزراعي ويوجد به عدد كبير من السكان العرب، وبريطانيا تأمل في مزيد من التنمية لصالح العرب، واليهود أنفسهم ذكروا أن القسم الجنوبي غير مأهول بالسكان وعديم الفائدة، وبالتالي فالنقب تترك في المنطقة العربية[٣].

أما عن التساؤل الخاص بالأماكن المقدسة، فذكر الجانب البريطاني، أنه في أثناء فترة الوصاية، تقوم لجنة محلية بالاستمرار كمسئولة عن تلك الأماكن يكون في نهايتها من حق الأمم المتحدة أن تؤكد على ضمانات لحمايتها، تحت إشراف

---

(1) *867N.01/2-1147. 939: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 117, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

الدولة المستقلة . وحكومة فلسطين تقوم بالنظر في مقترحات من أجل إدارة مدينة القدس ، التي سيديرها مجلس عربي يهودي[١] .

ولقد بدأت الحكومة البريطانية في تقديم الخطة الجديدة لوفد الوكالة اليهودية ، في اجتماع عقد بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٧م افتتحه بن جوريون بمعارضة خطة موريسون ذاكرا أن المقترح الجديد ابتعد عن خطة موريسون واقترب من الكتاب الأبيض[٢] . وأن هذه الخطة تسمح بإدخال مائة ألف يهودي خلال عامين ، مقابل خطة موريسون التي ذكرت نفس العدد خلال عام واحد . وعلق بيلي على ذلك بقوله إن خطة موريسون كانت مشروطة بتأييد الولايات المتحدة للخطة ككل ، على حين أن الأخيرة قبلت فقط البند الخاص بالهجرة . وفي نفس الإطار ذكر بن جوريون أن الخطة الجديدة وضعت شرطًا لزيادة الهجرة بعد مرور عامين ، وهو الحصول على قرار من الأمم المتحدة . وتحدث الجانب البريطاني بأن ذلك ليس دقيقًا حيث أن موضوع الهجرة بعد عامين سوف يعرض على محكمة تؤسس تحت إشراف الأمم المتحدة[٣] .

وأبدى بن جوريون قلقه من أن المناطق اليهودية لن تكون متجاورة ومترابطة ، وأنها ستكون في شكل مجموعة من الجيوب اليهودية . وهنا قال بيلي إن مناقشة هذه النقطة في غياب خريطة بريطانية سيكون أمر معقد ، وأنه لا يوجد رد محدد من جانب الوفد البريطاني . وأنه تم الأخذ في الاعتبار أن ثلاثة أو أربعة مناطق يهودية موحدة إداريًا تحت سلطة يهودية هو نفسه مجموع المناطق اليهودية التي جاءت في خطة موريسون[٤] .

---

(1) *Ibid.*

(2) *867N.01/2-1147. 926: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 112, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(3) *Ibid.*

(4) *Ibid.*

وتحدث بيفن عن الهجرة مرة أخرى وذكر أنه بناءً على المقترحات فبريطانيا سوف تواصل تحكمها في الهجرة، وفي نفس الوقت سيكون هناك تقييد للاستيطان في مناطق اليهود، وقال بيلي بأن هناك سوء فهم حول هذا الأمر، فالهجرة اليهودية يمكن أن تكون في أي مكان في فلسطين، باستثناء شراء الأراضي في المناطق العربية، فيمكن أن يتم الاستيطان في أرض مملوكة لليهود في المناطق العربية[١].

وناقش بن جوريون مطولًا، بأن موقف الأقلية العربية في المناطق اليهودية سيكون أفضل من وضع الأقلية اليهودية في المناطق العربية، لأنه في الحالة الأولى اليهود محاطون بالريفيين العرب. وهنا قال كريتش جونز إن وفد الوكالة اليهودية ذهب إلى أسوأ تفسير محتمل لكل عبارة في المقترحات البريطانية[٢].

ونبه نيومان إلى وجود خطر واضح عندما يشار إلى إقامة دولة ذات أغلبية عربية، واقترح الوفد البريطاني ضرورة طرح مقترح للتقسيم على الأمم المتحدة، ورد بيفن بأنه في حالة عدم الحصول على موافقة كل من العرب واليهود على المقترحات البريطانية، فالحكومة البريطانية ستمضي في اتجاه تحويل القضية إلى الأمم المتحدة وبدون توصيات. وأكد بيفن لوفد الوكالة اليهودية أنه سيتم تقديم خريطة للمقترحات البريطانية، وطلب من وفد الوكالة اليهودية تقديم خريطة توضح رؤيته للتقسيم .وفي حديثه مع جالمان اعتقد بيلي أن أجواء الاجتماع كانت ودية نسبيًا، ولم يستبعد احتمال موافقة وفد الوكالة اليهودية[٣].

وفي ١١ فبراير ١٩٤٧م عقد الطرفان البريطاني واليهودي اجتماعًا، أظهر فيه الجانب البريطاني مسودة خريطة للمقترحات الجديدة ولم يقدم وفد الوكالة

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

اليهودية خريطة توضح موقفه ، ولكنه اطلع على الخريطة البريطانية . وذكر الجانب البريطاني في تحليله للاجتماع ، أنه حتى لو قبل الطرفان العربي واليهودي من حيث المبدأ بالتقسيم ، فلا يوجد أمل في التوصل إلى اتفاق حول الحدود . وفي نفس الوقت بدأ وفد الوكالة اليهودية في إعداد رد مكتوب يشمل الاعتراضات على الاقتراح البريطاني[١] .

بنفس التاريخ قدم الوفد العربي اعتراضاته على المقترحات البريطانية ورفضه لها ، ولم يغلق الباب أمام مزيد من المفاوضات . وكذلك تقدم الوفد اليهودي باعتراضاته على المقترحات البريطانية رافضا إياها . ورأى بيفن أنه من الأفضل للوفد البريطاني التنحي جانبًا ، وترك الوفد العربي ووفد الوكالة اليهودية للتوصل إلى الحل الذي يرونه مناسبًا[٢] .

ومن جهة أخرى ففي الاجتماع الذي جمع الوفدين العربي والبريطاني في ١١ فبراير ١٩٤٧م ، قال جمال الحسيني باسم الوفد العربيفي خطاب مطول شديد اللهجة إن الحكومات العربية إلى هذا الحد كانت قادرة على تقييد العرب في فلسطين ، ورأى أن ذلك ليس ممكنًا لفترة طويلة ، وأن أي سلام في الشرق الأوسط مهدد بسبب التوتر في فلسطين . وفي نفس الإطار ألقى نديم دمشقية (لبنان) خطابًا تحدث فيه عن مزاعم اليهود[٣] . وطرح الجانب البريطاني تساؤلًا في نهاية الاجتماع على الوفد العربي حول ما يريده العرب من بريطانيا أن تفعله في فلسطين . ورد الجانب العربي بأن المطلوب أن تنهي بريطانيا مهامها وتنسحب من فلسطين ، حتى يتمكن العرب من الإمساك بزمام الأمور . وتساءل الوفد البريطاني

---

(1) *867N.01/2-1347. 926: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 137, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

أيضًا عن مدى إدراك العرب لقوة اليهود في فلسطين، واحتمال أن تكون هناك أحداث دامية، فرد الجانب العربي، أن عرب فلسطين واثقون من قدرتهم على الإمساك بزمام الموقف، وأن الجامعة العربية تؤيد ذلك، إذا كان ضروريًا[١]. وتحدث بيفن بأنه سوف يقدم تقريرا إلى مجلس الوزراء فيما يتعلق بفلسطين، خلال اجتماعه في ١٤ فبراير ١٩٤٧م، وطلب من الوفد العربي أن يظل في لندن إلى ما بعد الاجتماع، وأكد بيلي أن وفده ليس لديه ما يقدمه للجانب العربي ما بعد اجتماع مجلس الوزراء[٢].

وفي ١٣ فبراير ١٩٤٧م اجتمع الوفد البريطاني مع وفد الوكالة اليهودية، وكان المتحدث في الاجتماع عن الجانب البريطاني كريتش جونز، حيث ذكر أنه تمت دراسة رد كل من العرب واليهود على المقترحات البريطانية، وبدا واضحًا أن كلا الطرفين متصلب في مواقفه، وعليه فالوفد البريطاني سيقوم بتقديم هذه المواقف إلى مجلس الوزراء، من أجل انتظار تعليمات جديدة[٣]. أما عن وفد الوكالة اليهودية، فقد تقدم بمطالبه حول فلسطين حسب الأفضلية، فطالب الحكومة البريطانية بضرورة تحويل غربي فلسطين إلى دولة يهودية فورًا، وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، فيجب على الحكومة البريطانية أن تقوم بالعودة في إدارتها للانتداب في فلسطين إلى ما قبل عام ١٩٣٨م، حتى تؤمن أغلبية يهودية في فلسطين، وفي ذلك الوقت سيكون اليهود مستعدون للتفكير في دولة فلسطينية مستقلة، وكملاذ أخير، فاليهود سيكون لديهم استعداد للتفكير في دولة يهودية قابلة للتطبيق في منطقة كافية. ورد الوفد البريطاني بأن هذه مطالب لا يمكن

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *867N.01/2-1447. 1033: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 145, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

قبولها لأن القناعة البريطانية بأن فلسطين لا يمكن أن تقسم إلى دولتين قابلتين للحياة[١] .

وقد أبلغ بيلي جالمان بأن هذا الاجتماع (١٣ فبراير ١٩٤٧م) هو آخر اجتماع مع وفد الوكالة اليهودية ، وأن الاجتماع الأخير مع الوفد العربي سيكون في ١٤ فبراير ١٩٤٧م ، وتوقع بيلي أن التحرك التالي سيكون بيان عام يصدره حول فلسطين[٢] .

وفي الاجتماع الذي جمع الوفدين البريطاني والعربي (١٤ فبراير ١٩٤٧م) ، أبلغ بيفن الوفد العربي ، أن زملاءه في مجلس الوزراء اتفقوا معه وكريتش جونز ، أنه نظرًا لرفض كل من العرب واليهود للخطة البريطانية ، فالقضية لابد وأن تعرض على الأمم المتحدة ، وبدون توصيات ، وقال بيفن أن القضية ستكون أمام الأمم المتحدة وستقدم الحكومة البريطانية كل المقترحات المقدمة لحل القضية بما في ذلك المقترحات العربية (١٩٤٦)[٣] . في مقابل ذلك طالب الوفد العربي بوقف الهجرة اليهودية بشكل كامل مؤقتًا ، وكان رد الجانب البريطاني بأن الأفضل الحفاظ على الوضع القائم ، وأكد بيفن أنه سيقدم المطلب العربي لمجلس الوزراء[٤] .

ومن جهة أخرى أبلغ الجانب البريطاني الوزير المفوض في السفارة الأمريكية بأن الوفد البريطاني سوف يقدم بيانا في البرلمان بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٤٧م ، حيث سيعلن بيفن إنهاء أعمال مؤتمر لندن ، وتقديم المشكلة الفلسطينية للأمم المتحدة[٥] .

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *867N.01/2-1447. 1048: Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 147, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(4) *Ibid.*

(5) *Ibid.*

وعلى الجانب الآخر بدأت الإدارة الأمريكية في دراسة تداعيات فشل مؤتمر لندن ، ففي مذكرة من نائب وزير الخارجية (أتشيسون) إلى مدير مكتب الشرق الأدنى وشئون أفريقيا (هندرسون) بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٧م ، رأى أن انهيار وفشل مؤتمر لندن هو نهاية مرحلة لمحاولة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية بدأت منذ عام ١٩٤٥م ، وأن الموقف البريطاني الآن هو الاتجاه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبدون توصيات للحل ، ومن جهة أخرى فالحكومة البريطانية مستعدة لسياسة مؤقتة فيما يتعلق بالهجرة ، وهي إدخال ١٥٠٠ مهاجر يهودي شهريًا . ورأى أتشيسون أن هناك أمل ضعيف في أن تتوصل الجمعية العامة إلى حل ، في حالة تنفيذ الحكومة البريطانية لطرحها بتقديم القضية للأمم المتحدة بدون توصيات ، وعليه فعام ١٩٤٧م سيكون عام سيء في فلسطين والشرق الأوسط خاصة مع ازدياد العنف ، وهو ما يهدد مصالح الولايات المتحدة هناك[1] .

ورأى أتشيسون وبشكل عاجل ضرورة مناقشة مشكلتين مع الحكومة البريطانية ، الأولى حول طبيعة النظام المؤقت الذي ستدار به فلسطين وخاصة مصير الهجرة اليهودية ، أما المشكلة الأخرى ، فهي الموقف الذي يجب أن تتخذه الإدارة الأمريكية في الأمم المتحدة[2] . وبالنسبة للمشكلة الأولى وهي وجهة نظر الحكومة البريطانية أنه في حالة إحداث تغيير في معدل الهجرة اليهودية الحالي إلى فلسطين سوف يؤدي إلى مقاومة عربية ، ورأى أتشيسون أن المقاومة العربية سوف تستمر سواء زاد المعدل أو استقر كما هو بهدف الحفاظ على الوضع القائم ، وبالتالي يجب التفكير في رفع معدل الهجرة اليهودية ليصل إلى ٣٠٠٠ شهريًا ،

---

(1) *867N.01/2-1547. Memorandum from the Under Secretary of State (Acheson) to the Director of Office of Near Eastern and African Affairs (Hinderson),* Washington, February 15, 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

وأنه في حالة تزايد العنف ، وتهديد السلام في المنطقة ، فهذا من اختصاص مجلس الأمن ، فيطلب منه مناقشة الأمر وإصدار قرار حوله[١] .

أما عن المشكلة الثانية فقد رأى أتشيسون أن قيام بريطانيا برفع المشكلة إلى الأمم المتحدة بدون توصيات ، سيشكل مدخلاً للروس للحصول على رصيد في الشرق الأوسط من خلال استغلال الأمر كمادة دعائية ، وعليه يجب استمرار التأييد الاقتصادي الأمريكي لأية خطة للحل يتم التوصل إليها ، وضرورة أن يكون للولايات المتحدة دور في الصيغة الأفضل للحل حتى إذا كان الحل غير التقسيم الذي تفضله الولايات المتحدة[٢] .

وفي نفس السياق ، قام بيفن بإرسال رسالة إلى نظيره الأمريكي (مارشال) بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٧م ، سرد فيها تطور المشاورات التي جرت في إطار مؤتمر لندن مع الوفد العربي ، والمفاوضات غير الرسمية مع وفد الوكالة اليهودية . وتحدث عن الخطة الجديدة التي تقدم بها ورفض الطرفين لها . وعليه فقد قررت الحكومة البريطانية إرجاع الانتداب إلى الأمم المتحدة باعتباره المسار الوحيد المناسب في ظل هذه الظروف ، وفي الوقت نفسه ستقوم الحكومة البريطانية بتزويد الجمعية العامة للأمم المتحدة بكافة المعلومات التي تتعلق بالمقترحات التي تم تقديمها لحل المشكلة مع عدم تقديم توصيات . وذكر بيفن أنه أبلغ الطرفين العربي ووفد الوكالة اليهودية بنية الحكومة البريطانية عرض القضية على الجمعية العامة في دورتها العادية في سبتمبر ١٩٤٧، وأكد أن ذلك سيتم إعلانه خلال إلقاء بيان أمام البرلمان في ١٨ فبراير ١٩٤٧م[٣] .

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

(3) *867N.01/2-1747. Memorandum from the Director of Office of Near Eastern and African Affairs (Hinderson) to the Under Secretary of State (Acheson),* Washington, February 17, 1947, Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

وبناءً على اقتراح هندرسون ، تم إعداد رد على رسالة وزير الخارجية بيفن مؤكدًا على عدم الخوض في أمور أساسية . وأظهر الجانب الأمريكي تفهمه لصعوبة موقف الحكومة البريطانية ، وفي الوقت نفسه عبر مارشال عن الأمل في زيادة عدد المهاجرين اليهود إلى ٣٠٠٠ مهاجر أثناء الفترة المؤقتة بحيث يزيد على ألف وخمسمائة مهاجر شهريًا ، وبذلك يكون معدل الهجرة معقولًا . ومن جهة أخرى رأى الجانب الأمريكي أنه من المستحسن عرض القضية الفلسطينية أولًا أمام مجلس الوصاية ، بدلًا من أن تقدم للجمعية العامة في خريف ١٩٤٧م ، من أجل معرفة ردود الأفعال المحتملة على قرار الحكومة البريطانية[١] .

أما عن تحديد الموقف الأمريكي ، فقد رأى هندرسون ضرورة عدم التسرع في اتخاذ موقف محدد لأن هذا سيشكل خطرًا ، حيث لن تكون الولايات المتحدة قادرة على إقناع الجمعية العامة بخطة التقسيم التي تتمسك بها ، خاصة وأن الحكومة البريطانية لن تقدم توصيات عند عرض القضية على الجمعية العامة ، وسيؤدي ذلك إلى إضعاف مكانة الولايات المتحدة ، وكذلك سيؤدي إلى رد فعل سلبي من اليهود[٢] .

وبناءً على اجتماع بين جالمان وبيفن بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٧م ، رد فيه بيفن على المطالب الأمريكية حيث تجنب التعهد بوضع القضية الفلسطينية أمام مجلس الوصاية قبل الجمعية العامة ، ورأى أن الرجوع إلى مجلس الوصاية ربما يؤثر بالسلب على أي قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة . وذكر بيفن أنه بعد اجتماع وزارتي الخارجية والمستعمرات ، تم الاتفاق على أن اتخاذ أي عمل تجاه القضية الفلسطينية قبل اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر ١٩٤٧م سيكون أفضل . وبناءً

---

(1) *Ibid.*

(2) *Ibid.*

عليه تم إرسال تعليمات إلى كادوجان (مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة) تطلب منه العمل لاتخاذ الإجراءات من أجل البدء في بحث القضية الفلسطينية من جانب الجمعية العامة قبل سبتمبر ١٩٤٧م[١] .

أما عن مسألة زيادة معدل الهجرة ، فقد ذكر بيلي أن هناك تعاطف كبير من جانب المسئولين البريطانيين تجاه النازحين اليهود في معسكرات أوروبا ، ولكن في نفس الوقت هناك توجه قوي في لندن بعدم اتخاذ إجراءات تظهر الانحياز لطرف دون الآخر من الآن وحتى صدور قرار من الأمم المتحدة . وبالتالي فقد رأى بيلي أن معدل الهجرة مناسب ، وزيادته ستؤدي إلى زيادة التوتر[٢] .

وعليه فقد أرسل وزير الخارجية مارشال رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني عبر فيها عن أسفه لرفض كل من العرب واليهود لخطة بيفن ، وأبدى خشيته من زيادة تعقيد المشكلة في حالة إرجاع الانتداب البريطاني للأمم المتحدة ، وكرر المطالب الأمريكية بزيادة أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين لأن ذلك سيكون له أثر إيجابي على النازحين اليهود في أوروبا ، وسيلقى استحسان الرأي العام في الدول الأوروبية الموجود بها هؤلاء النازحين ، وربما يؤدي إلى استعداد أكثر من جانب العرب واليهود للبحث عن حل توافقي . كما اقترح عدم الإشارة إلى الجمعية العامة في بيان الحكومة البريطانية (٢٥ فبراير ١٩٤٧م) لمزيد من التفكير فتوضع المشكلة أمام مجلس الوصاية[٣] .

---

(1) *867N.01/2-1947. 1143. Telegram from the Charge' in the United Kingdom (Gallman) to the Secretary of State,* London, February 196, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

(2) *Ibid.*

(3) *867N.01/2-2147.857. Telegram: Message from the Secretary of State to the British Secretary of State for Foreign Affairs,* Washington, February 213, 1947, p.m., Foreign Relations of the United States, 1947, *The Near East and Africa,* Volume V.

وبالتالي فقد انتهى مؤتمر لندن بفشل بريطانيا في التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، وجاء إعلان بيفن في ١٨ فبراير ١٩٤٧م، بقرار حكومته إحالة القضية إلى الأمم المتحدة، وألقى باللوم لما آلت إليه الأمور على تصريح الرئيس ترومان[١] في أكتوبر ١٩٤٦م، واعتبر أن الولايات المتحدة لها دور في عدم التوصل إلى حل[٢]. وهو ما حدا بالرئيس ترومان للخروج بتصريح صحفي في ٢٦ فبراير ١٩٤٧م رفض فيه تصريحات بيفن، وبالتالي فقد توجهت الحكومة البريطانية إلى الأمم المتحدة للتوصل لحل القضية الفلسطينية بدون أن يكون هناك توافق مع الإدارة الأمريكية[٣].

* * *

بدا التباين واضحًا في وجهات النظر خلال المفاوضات التي جرت على هامش مؤتمر لندن في مرحلته الثانية مابين بريطانيا من جانب والوكالة اليهودية والجانب العربي والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، فقد حاولت بريطانيا إظهار الحياد من خلال رفضها لطرح فكرة تقسيم فلسطين بعد أن فشلت في الحصول على موافقة الطرفين العربي واليهودي على خطة موريسون، حيث تقدم الجانب البريطاني بـ«خطة بيفن» والتي تنتهي بالتقسيم ولكن دون أن يكون ذلك بشكل صريح، حيث دعت إلى قيام حكومة اتحادية في فلسطين، وهو ما رفضه الجانب العربي وكذلك وفد الوكالة اليهودية، تسانده الولايات المتحدة والتي كانت مع فكرة تقسيم فلسطين بشكل صريح. وقد ظهر الخلاف البريطاني بشكل كبير مع

---

(١) هو البيان الذي رفض فيه ترومان مشروع موريسون والذي جاء بناء على التشاور بين بريطانيا والولايات المتحدة. انظر: جميل مصطفى حسن خلف: مرجع سابق، ١٤١.

(٢) نفسه، ١٤١.

(٣) نفسه، ١٤١.

الإدارة الأمريكية في مسألة زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث اعتبرته الولايات المتحدة حجر الأساس في التغلب على الأغلبية العربية ومن ثم إقامة الدولة اليهودية. وهو ما اضطر بريطانيا في نهاية الأمر إلى وضع القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة، وبدون تقديم أية توصيات لحل المشكلة حيث رفض الجانب البريطاني فرض أية حلول بدعوى أن فرض الحلول سيؤدي في نهاية الأمر إلى المواجهة العسكرية سواء مع العرب أو اليهود.

المصادر والمراجع

أولًا: وثائق الخارجية الأمريكية

- Foreign Relations of the United States 1947, *The Near East and Africa, Volume V,* Editors: JOHN G. REID, HERBERT A. FINE, General Editor: S. EVERETT GLEASON, *United States Government Printing Office,* Washington 1971.

ثانيًا: المراجع

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥-١٩٤٩م دراسة وثائقية، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦م.
- أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: أمريكا في خدمة الدولة اليهودية (١٩٣٩-١٩٤٧م)، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.
- إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٤٩م)، ط ١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٦م.
- جميل مصطفى حسن خلف، دور الولايات المتحدة في قيام دولة إسرائيل (١٨٩٧-١٩٤٨م)، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك/ الأردن، ٢٠٠٥م.